

١٩ مترشحاً لغرفة دمشق وريفها و١٥٩ لحلب و٨ لدماءة انتخابات غرف الصناعة على نار هادئة حتى الآن.. والشهابي يدعو للترشح

وتعلن عن أسماء المرشحين المقبولين حسب القطاعات الصناعية في لوحة علانات الغرفة قبل بدء الانتخابات بعشرين يوماً كحد أدنى وقبول الاعتراضات على المرشحين والبت بها. كما تقوم هذه اللجنة بوضع آلية العمل لسير العملية الانتخابية ووضع الأسس والمبادئ الواجب اعتمادها في فرز الأصوات وتشكيل لجان إشراف فرعية على الانتخابات لكل صندوق قطاع من القطاعات الصناعية الأربع وكل جنة مؤلفة من ثلاثة عناصر يمثلون غرفة الصناعة وأن يكون عضواً من الهيئة العامة لغرفة الصناعة ومن غير المترشحين وممثلاً عن وزارة الصناعة وممثلاً عن المحافظة والتي ستقوم بالبت في كل القضايا المتعلقة بالتصويت



وتقوم كل لجنة بإعلام وزارة الصناعة
بنتائجها عن الإجراءات المتخذة منها حول
تطبيق المهام المطلوبة منها وترفع محضراً
يتضمنا شرحاً لعملية الانتخاب وفرز
الأصوات ونتائجها إلى وزير الصناعة
ولكل محافظ تقع الغرفة في نطاق
حافظته.

يذكر أن الوزارة استندت في وضع هذه
التعليمات والشروط على المرسوم
التشريعي رقم (٥٢) لعام ٢٠٠٩
العامل غرف الصناعة ولا سيما المادة /٢٢/
منه المحددة لشروط الترشح للعضوية
مجالس إدارة غرف الصناعة وكتاب
مؤسسة مجلس الوزراء رقم ١١٢٩٠
 بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢٨ بخصوص التأكيد
والتدقيق بالأنس والضوابط الالزامية
كل من المرشحين لعضوية مجالس
الغرف والراغبين في التصويت لهم
ضافة إلى التعليمات التنفيذية المتعلقة
بتطبيق أحكام المادة /٥٠/ من المرسوم
التشريعي رقم ٥٢ لعام ٢٠٠٩ بخصوص
آلية الترشح والانتخاب لعضوية مجالس
دارات الغرف الصناعية.

الصناعية الراغب في الترشح عنها.
وأوضحت التعليمات أنه يحق لجميع المسجلين في الغرف الصناعية المسددين للرسوم ممارسة حق الانتخاب مهما كان درجة تسجيلهم في الغرفة شريطة أن يكون مشاركاً لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المعنية بعاملين اثنين على الأقل.

هذا وشكلت الوزارة أربع لجان إشراف على الانتخابات للغرف الصناعية في دمشق وريفها وحلب وحمص وحماة مشكلة من ممثلين عن وزارة الصناعة والمحافظة التي تقع في نطاقها الغرفة ومن أعضاء الهيئة العامة للغرف من غير المترشحين لانتخابات مجالس الإدارة.

وتتنوع اللجان مهام التدقيق على الإجراءات والتحضيرات المتخذة كافة بخصوص العملية الانتخابية والتذيق في صحة توافر الشروط الواجبة في المترشحين والناخبين لعضوية الغرفة ودراسة طلبات الترشح والتحقق من استيفائها للشروط المحددة للترشح

المعنية تفيد بأن يكون الصناعي الراغب في الترشح لعضوية مجلس الإدارة مشتركاً لديها به ١٥ عاملاً على الأقل لغاية انتهاء الدورة الانتخابية قانوناً، وذلك لصناعي الدرجة الممتازة أو الأولى أو الثانية أو الثالثة المسجلين لدى الغرفة، وأما لصناعي الدرجة الرابعة المسجلين لدى الغرف فأربعة عمال على الأقل للصناعي الراغب في الترشح لغاية انتهاء الدورة الانتخابية قانوناً.

وأوجبت الشروط على المرشح أن يرفق بطلب الترشح وثيقة صادرة عن الشركة العامة للكهرباء في المحافظة المعنية تفيد بأن الصناعي الراغب بالترشح لعضوية مجلس الإدارة قد سدد التزاماته واشتراكه المالية كافة عن منشأته الصناعية الراغب في الترشح عنها لغاية انتهاء الدورة الانتخابية قانوناً إضافة إلى براءة ذمة صادرة من المديرية المالية المعنية تفيد بأن الصناعي الراغب في الترشح لعضوية مجلس الإدارة قد سدد الضرائب القطعية المحققة عن منشأته

١٢ عضواً من خلال الانتخابات، و١٢ أعضاء بالتركيبة من وزير الصناعة. من جانبها وضعت وزارة التعليمات والشروط الخاصة بالانتخابات التي سوف تجري يوم الأحد ٢١ تشرين الأول المقبل، حيث حدّدت المطلوب إرفاقها لطلب الترشح لع١٣ مجلس إدارة غرفة الصناعة والمتحدة، وثيقة صادرة عن مديرية الصناعة تفيد بأن الصناعي الراغب في العضوية المجلس قد قام بتنفيذ م١٤ وفق الترخيص المنوح له في حال المنشأة الصناعية غير حاصلة على صناعي وثيقة شهادة تسجيل صناعية أو وثيقة ثبت ذلك من الصناعة المعنية في حال كان الصناعي الراغب في الترشح لعضوية الإدارات حاصلاً على سجل صناعي لدى الصناعية الراغب في الترشح عنها. كما اشترطت الوزارة أن يرفق الترشح بوثيقة خاصة صادر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

حاد عرف الصناعي مارس الشهابي من مناصب المشاركة في الانتخابات بكتافة اثنين أو مترشحين إثنين للعام أن حياة الاقتصادية بدأت تعافي.

من جانبه صرّح رئيس غرفة صناعة حماة زياد عربو لـ«الوطن» أن باب رشح ما زال مفتوحاً لانتخاب مجلس رة غرفة صناعة حماة حتى يوم الغداثتين، ومن بعدها فترة ثلاثة أيام راسة طلبات المرشحين وتحديد المقبول به والمرفوض، حيث كان قد فتح باب رشح يوم الأربعاء الماضي.

وضرع عربو أن عدد المتقدمين حتى الآن فقط حيث إن أغلب الصناعيين ين يريدون التقدّم بطلبات الترشح وظرون حتى الساعات الأخيرة للتقدّم عليهم، كونها لعبة انتخابية لجمع صوات وكشف الأوراق، مشيراً إلى اللجنة المعينة من وزارة الصناعة راسة طلبات الترشح تتكون من ٦ أعضاء ممثلين عن عدة جهات تقوم راسات طلبات الترشح.

افت إلى أن مجلس إدارة غرفة صناعة حماة يتكون من ١٨ عضواً يتم انتخاب

هناه غانم
علي محمود سليمان

لا جدوى حالياً لإلغاء صفر من الليزة

الوطن |

أكَدَ رئيس مجلس الأعمال السوري الأرمني ليون زكي أنَّه لا مغزى ولا جدوى اقتصادية في الوقت الحالي لإلغاء صفر من الليرة السورية بهدف تعديل قيمتها الأساسية بسبب ارتفاع نسب التضخم لعدم نفع الظرف الملازمة لاتخاذ مثل هذا الإجراء المالي الشكلي «المرتبط بتحسين الإنتاجية والتصدير وتفعيل النشاط الاقتصادي واستقراره في مستوىً كبيراً مناسب، والذي روجه بعض الخبراء الاقتصاديين زوراً على أنه يعيد قوة الليرة ووضع المواطن إلى سابق عهدهما قبل الحرب».

ويبين زكي أن انخفاض سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي وانخفاض الرواتب وارتفاع الأسعار وتدني القدرة الشرائية للوحدة النقدية الواحدة لا تعالج بقرارات ارتجالية مثل حذف صفرٍ من جميع العملات لتتصبح $100 - 1$ ليرة مثلاً، كما روج بعض الخبراء الاقتصاديين المداعبة مخيلة المواطنين [بل يتطلب تهيئة البيئة الاقتصادية لاجراءات ترقياته]^{٢٠}، فـ«فيما ذكره»

وإجراءات وقرارات مالية ومصرفية حاصلة». ولفت إلى أن مثل هذا الطرح «صعب التحقيق، ولا يعالج المشاكل الاقتصادية كالتضخم وقد يلحق خسائر بخزينة الدولة جراء طبع عملات جديدة وينعكس سلباً على مدخري ومودعى العملات، التي معظمها موطن بالليرة السورية، في المصارف عدا إلحاد الضرر بالأسعار والرواتب والأجور لأن الموظف والعامل سيتقاضيان دخولاً تعادل قوتها الشرائية قيمة أقل من القيمة الأساسية للعملة». وقال زكي: «تقسيم القيمة الأساسية للعملة الجديدة على ١٠

يؤدي إلى تقسيم الرواتب والأجور والدخول والمدخلات وأسعار السلع والخدمات على الرقم نفسه، لأنَّه تدخل شكلٍ فقط وبجاجة إلى مقومات ومعطيات كافية في السوق وإفالتحسن في سعر الصرف وهي ولا يرجع الليرة إلى سابق عهدها ولا يرغم مؤشر التضخم على الهبوط، ما يتسبَّب بمبادرة من رفع الأسعار بضغط من العرض والطلب». وأضاف إن طباعة الأوراق النقية السورية قائم على مؤشرات مالية ونقدية من أهمها رصيد الاحتياطي الدولاري في المصرف المركزي الذي اعتمد في وقت من الأوقات على الحالات الخارجية كمصدر وحيد للقطع الأجنبي. ودعا الحكومة في ظل استمرار الحرب إلى التشجيع على التعلم النقدي الإلكتروني (والحفاظ على سعر الصرف من التقليبات الكبيرة عند حدود ٤٥٠ ليرة للدولار الواحد كتبير حقيقة أي من أقيٍ تببير شكلي مالي آخر».

الانتهاء من تقييم شركات إدارة النفقات الطبية نهاية الشهر الجاري

هيئة الإشراف على التأمين: مشروع نظام التأمين الصحي الجديد في طريقه للقرار

الوطن

شف مدير مالية حلب محمود جمل لـ«الوطن»
عن تسجيل زيادة بنحو ٩٠ بالمئة في معدلات
تحقيق، وذلك من بداية العام الجاري وحتى
هالية الشهر الماضي، مقارنة بالفترة نفسها من
عام الماضي، إضافة إلى تسجيل زيادة بنحو
٥٥ بالمئة في التحصيلات من مختلف الضرائب.
لقت الجمل إلى وجود تفاعل جديد بين المكلفين
المالية، مبيناً وجود عدة عوامل أسهمت في
حقّيق زيادة في واقع التحصيل، أهمها تطبيق
قانون ٢٥ لعام ٢٠١٧ الذي منح إعفاءات من
فوائد وغرامات التأخير بالنسبة للمكلفين في
مناطق المختصرة، كما سمح بتجزئته وتقسيط
يتم التكاليف على ثلاثة سنوات ومنح براءة ذمة
لمكلفين، الأمر الذي شجع الكثير من المكلفين
على المبادرة لتسديد المستحقات المالية المتراكمة
عليهم، إضافة لقرار منع السفر للمكلفين من

جاوزت ذممهم المالية غير المدفوعة قيمة مليون بирه، حيث نتج عن هذا القرار تفاعل لدى كلفين وخاصة لدى العاملين في قطاع الأعمال الذين يحتاجون للسفر والتقليل بشكل دائم ومن اسراعهم لتسديد ذممهم المالية.

الآن أن خطة المديرية تتجه للتوسيع في معدلات تحقيقات والتحصيات على التوازي مع حسين الخدمات المقدمة في مديرية مالية حلب العمل على تبسيط الإجراءات والاعتماد على رامج الأئمة بالتعاون مع وزارة المالية، مبيناً أن المديرية تعمل على تحديث خدماتها والتوسيع اتصالاتها مع المكلفين وخاصة الذين غيروا تناوبينهم، والعمل على التعاون معهم لتسديد ممتلكاتهم والاستفادة من التشريعات التي شملتهم للجدولة وبعض الإعفاءات.

لانية للترخيص لشركات
مُفقةات جديدة والعقوبات
حق المقصرة تصل إلى
سحب الترخيص

النظام لتوفير الرعاية الصحية وتنظيمها يظهر أن المسؤولين بـنظام التأمين الصحي الذي يخطط له جميع العاملين بأجر في قطاع الحكومي والمشترك، وأنه يجوز تطبيق هذا النظام على المتقاعدين بما لا يعارض مع المرسوم التشريعي (٤٦) لعام ٢٠١٣ بقرار من المجلس وأن التغطيات الصحية تشمل جميع الأفراد والجهات التي تنطبق عليهم أحكام هذه النظم ففق دراسة من جهة مختصة ومعتمدة، تغطي وثيقة التأمين الصحي الخدمات الصحية الأساسية مع نسبة تحمل وفق هذا النظام تشمل الكشف الطبي، والعلاج في عيادات، والأدوية والفحوصات المخبرية الشعاعية التي تتطلبها الحالة والإقامة العلاج في المستشفيات بما في ذلك الولادة

A photograph of a modern, multi-story building with a glass facade. A large Syrian national flag is prominently displayed on a pole in front of the building. Below the flag, a green sign board displays the text "هيئة الإشراف على التأمين" in Arabic and "INSURANCE SUPERVISORY COMMISSION" in English.

الخدمات الصحية وخاصة الصيدلاني والطبيب والمخبر، إضافة إلى المؤمن له الذي يمثل الحلة الأهم في الموضوع، مبيناً أن معرفة المؤمن ودرايته لحسن استخدام التأمين الصحي المخصص له يضمن عدم التوجه نحو سوء الاستخدام، مشيراً إلى أن هناك عملاً يجري لمعالجة الموضوع، مثل تحديث برامج العمل المعمول بها وتطوير آليات التعاطي وعدم التعامل مع المشكلة من زاوية إفرادية واحدة، ومثال على ذلك أنه لا يجوز تحميل الصيدلاني فقط المسؤلية، مع أنه يكون في بعض الحالات شريك في عملية سوء الاستخدام، لكن هناك أيضاً طبيب ومستفيد مؤمن له، مبيناً أن هناك تنسيقاً مع وزارة الصحة ونقابة الأطباء والصيادلة حول الموضوع وتمت بعض التغطيات الخاصة التي قد تطلبها مؤسسات القطاع الاقتصادي، مبيناً أن جم الزوارات للمؤمن لهم في التامن الصحي انخفض بنسبة عالية بعد قرار خفض الزيارات من ٤٨ زيارة سنوية مؤمن له لنحو ١٢ زيارة تشمل الطبيب الصيدلانية والمخبر.

في الحديث عن سوء الاستخدام اعتبر المدير أنه الملف الأهم لجهة الحاجة الماسة عالجته، مبيناً أن الهيئة تعمل بالتعاون مع الجهات المعنية بالتأمين الصحي علاجة هذا الموضوع والتخفيف من ظاهرة سوء الاستخدام.

ذهب المدير إلى تبرئة شركات إدارة تفقات الطبية من حالات سوء الاستخدام، دون منظومة العمل لديها لا تسمح بمثل

卷之三

ف مدير في هيئة الإشراف على التأمين لوطن عن الموافقة على مشروع نظام مين الصحي الذي أجزته الهيئة، من الجهات المعنية بتحديث ملف التأمين حي وتطويره.

بين أن الهيئة سوف تنتهي مع نهاية شهر الجاري من تقييم شركات إدارة نفقات الطبية، وهو التقييم الثاني الذي يدل عليه الهيئة والذي تقرر لمنح شركات إدارة فرصة لتحسين نتائج تقييمها السابق، حيث كانت غير مرضية، منها معظم الشركات استطاعت خلال الفترة الضدية تحسين خدماتها ورفع مستوى ودمة وضبط آليات عملها.

لقد أن كل شركة ينخفض تقييمها عن ٦٠ بالمرة سوف تتم إعادة النظر في تقييمها، إذ إن الإجراءات قد تصل إلى سبب الترخيص وإيقاف الشركة عن العمل حال كان تقييمها غير مناسب.

مسؤول الترخيص للشركات إدارة نفقات جديدة نفي المدير حالياً وجود نية الترخيص لأي شركة بناء على كفاية الشركات الحالية لتقديم خدمات كافية ومن لهم، وأن السوق المحلية لا تحتاج إلى الوقت الحالي لأكثر من الشركات العاملة حالياً، حتى مع الزيادة المتوقعة في عدد من لهم، بناء على مشروع نظام التأمين الجديد الذي سوف يلزم جميع القطاعات الاقتصادية بالتأمين للعاملين بها، إضافة إلى توحيد التغطيات للعاملين القطاعات الإدارية والاقتصادية، عبر قطاعي التأمين الصحي الإداري اقتصادي لتحقيق العدالة والتوازن

شكاوى تعالجها جماعة المستهلك كل يوم

بتقسيم الجمعية جاءت نتيجة عدم معرفتهم بما هي العمل الحقيقي لها، لافتًا إلى أن بعض المواطنين يوكلون إليها المهام التي من المفترض أن تكون مهام مديرية حماية المستهلك ومنها تحرير المخالفات والضبط الذي ليس ضمن مسؤوليات الجمعية.

وأوضح حبيب أن الجمعية تشكل صلة وصل بين المواطنين والجهات المسؤولة، مشيرًا إلى أن جمعية حماية المستهلك تشارك بجميع المجال بهيئة المواقف والمقاييس خاصة المتعلقة بجودة المنتجات وتدعيمها، وتقديم اقتراحات بشأنها، كما أنها تشارك بإعداد القوانين الخاصة بالمستهلك وإبداء رأيها حيال هذه القوانين، وحضور الاجتماعات الازمة لذلك، لافتًا إلى مشاركتها بورشة العمل التي أقيمت بتونس بدعوة من جنيف «الأيزو ٤٥٠٠» تحت عنوان «الصحة والسلامة المهنية»، مؤكداً أنه لا توجد أي عوائق أمام عمل الجمعية.

الأسوق بالمشاركة مع الجهات الحكومية لرصد حركة السوق والتتأكد من مواصفات المواد الموجودة فيها وجودتها وكذلك أسعارها، موضحة أنه في حال وجود أي مخالفات تقوم الجمعية بإعلام الجهات المسؤولة لمعالجة الوضع مع استمرارها بمتابعة الشوكى إلى حين معالجتها.

ونوهت عثمان بأنه لأول مرة منذ تأسيس الجمعية عام ٢٠٠١ يتم انتخاب رئيس الجمعية السورية كنائب ثان لرئيس الاتحاد العربي لحماية المستهلك، مؤكدة أن الجمعية جهة تطوعية، وعملها تطوعي تتبع إدارياً لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتنبع فنياً وتقنياً إلى الوزارات المختلفة وأن دورها توعوي وتنقify وليس تنفيذياً.

ورداً على تساؤلات حول غياب دور الجمعية وخاصة خلال الفترة الماضية، بين أمين سر الجمعية عبد الرزاق حبيب لـ«الوطن» أن اتهامات البعض

كشفت مديرية جماعة حماية المستهلك سراب عثمان لـ «الوطن» عن معالجة ١٩٠٠ شكوى وردت إلى الجمعية منذ نيسان العام الماضي (٢٠١٧) وحتى تاريخه، أي بمعدل وسطي نحو ٤ شكوى يومياً، تمت معالجتها بشكل لاملاً.

وأكمل عثمان أنه يتم التعامل مع الشكاوى بسرية تامة، مشيرة إلى أن غالبية الشكاوى مخالفات تتعلق بارتفاع الأسعار ومواصفات المادة وعدم إعطاء فاتورة شرائطية أو كفالة كما هو حال الأدوات الكهربائية، مؤكدةً أن الحالات الطارئة كارتفاع الأسعار أو أي خلل في خدمات المستهلك، تتم معالجتها بشكل فوري من خلال التواصل مع الجهة المسؤولة بشكل مباشر.

ولفت عثمان إلى أن الجمعية تجري جولات في

إلى أنه عاد للتحسن بعد أن شهد ركوداً لفترة شهر الماضي، حيث يتم حالياً إرسال قرابة ١٠٤٥ ذهب أسبوعياً من دمشق إلى القامشلي. وفي سياق آخر نوه ملوكية بأن جمعية الصاغة في دمشق نصبت نفسها بصفة مدعى شخصي على من تم إلقاء القبض عليهم في عملية تزوير قلم الدمة، حيث تم الكشف في الفترة الماضية عن أونصات ذهبية مزورة تباع في الأسواق، وذلك بخ Finch عيارات الأونصة عن العيارات الصحيحة والمحددة من الجمعية ودمغها بقلم دمجة مزور، وباعوا منها قرابة ٣٠ أونصة في الأسواق، وبعد التحرير والتدقيق والتواصل مع المشترين تمت إعادة جميع الأونصات المزورة المباعة وإلقاء القبض على عصابة التزوير وهي حالياً تتمثل أمام القضاء لإصدار الحكم القانوني بحقها.

من جمعية دمشق و٦٠ مليون ليرة سورية من جمعية حلب و٧٠ مليون ليرة سورية من جمعية حماة، وبخصوص الأسعار أوضح ملوكية أنها شهدت حالة من الاستقرار النسبي للنراوح بفرق ٢٠٠ ليرة سورية ما بين ١٥٣٠ و١٥٥٠ ليرة سورية، مبيناً أن تسعير يتم وفق دولار وسطي ما بين سعر المصرف المركزي وسعر السوق الموازي وهو ٤٥ ليرة سورية، وذلك لمنع تهريب الذهب من سوريا إلى دول الجوار، فلو تم تسعيره فـق سعر المصرف المركزي سينخفض سعرهقارنة مع دول الجوار ويتم تهريباً، بينما في الدولار الوسطي يكون سعره مقاربة لأسعار دول الجوار ولا يكون مجدياً تهريباً.

فيما يتعلق بشحن الذهب والمصاغ إلى مدينة القامشلي عبر مطار دمشق الدولي أشار ملكية

لـ**علي محمود سليمان** عضو جمعية الصدقة بدمشق إلياس ملكي، وكانت الذهب في أسواقها خفاض بحوالي ٤ كيلو غراماً، وكانت شهدت فترة نشاط في شهر الماضي، وبالذات اتفاق مع وزارة المالية حول إصداره لضربية رسم الإنفاق، حيث كانت الأسواق مجدها قبل تصريح لـ«الوطن»، بين أن على تحصيل مبلغ ١٥٠ روبية شهرياً من جمعية الذهب، بحسب وحماية لمدة ستة، تم معينات الثلاث إلى ٨٣ مليون